مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ١٦٨-١٨١

أثر التكنولوجيا على نظرية العقد

The impact of technology on contract theory

ا.م. بصيرة عبدالله أحمد/جامعة كركوك / كلية الزراعة

baseraabdullah@uokirkuk.edu.iq

م.م. دابان سلام عمر عباس/جامعة كركوك / كلية الزراعة

dabansalam@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية

العقد – التكنولوجيا، العقد الإلكتروني، الوسائل الإلكترونية، مجلس العقد الإلكتروني .

الملخص

يبرم العقد بتوافر الأركان الأساسية وهي، الرضا والمحل والسبب والشكلية في بعض العقود، وهي أركان لابد منها لانعقاد العقد سواء في العقود التقليدية أو العقود المبرمة عبر الوسائل الالكترونية عموما، والمبرمة عبر شبكة الانترنت خصوصا، لذلك تخضع العقود الالكترونية للقواعد العامة المنظمة لأحكام العقد وإن كانت هذه العقود في بعض جوانبها تحتاج إلى قواعد قانونية خاصة لمعالجتها، لذلك سنتناول فيما يلي بعض أوجه الخصوصية التي يتعين على الأطراف أخذها بعين الاعتبار عند إبرام هذه العقود، و مدى تأثير التكنولوجيا على هذه العقود .

KEY WORD
Contract – Technology – Electronic Contract – Electronic Means – Electronic Contract Council .

Abstract

Electronic contracts are therefore governed by the general rules governing the terms of a contract, although in some respects such contracts require specific legal rules for their treatment, Therefore, in the following we are going to take into consideration some of the specific rules that the parties must take into consideration when concluding these contracts, And the extent of technology's impact on these contracts .

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة تكنولوجية غير مسبوقة في إعادة تشكيل جميع جوانب الحياة، من التواصل و التعليم إلى التجارة و الصناعة، لم يبقى أي قطاع بمنأى عن تأثير هذه التطورات، و كان للجانب القانوني نصيب وافر منها، ففي ظل هذا التحول المتسارع أصبحت العقود التي تعد حجر الزاوية في العلاقات القانونية و الإقتصادية، في مواجهة تحديات و فرص جديدة يفرضها التقدم التكنولوجي الهائل، بينما نعرف العقد على انه توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني معين، يتمثل في إنشاء إلتزام أو تعديله أو نقله أو إنهاؤه، ولابد من توافره على أركان متعددة منها الرضا المحل السبب و الشكل .

بالتالي فإن تبني تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات قد ساهم في تحقيق منافع جمة على كافة الأصعدة، أهمها المستويات القانونية بالإضافة إلى الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية والعلمية و العملية، كما تعرف تطورات وسائل الإتصال الحديثة على أنها نتيجة الثورة المعلوماتية و التقنية، وقد غيرت بشكل جذري طريقة تواصلنا عملنا و تعلمنا، مما أسهم في بناء المجتمعات أكثر ترابطا و عالم أكثر إنفتاحا .

صعوبات البحث:

- عدم توفر المراجع الكافية حول الموضوع .
- نقص المصادر في المكتبة .
- مشاكل في التحقق من مصداقية المعلومات .
- صعوبة تحديد إشكالية دقيقة وواضحة للموضوع .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث موضوع مستقبل العقود في ظل التطورات التكنولوجيا الحديثة في عدة جوانب أساسية منها أن التطورات التكنولوجية مثل العقود الإلكترونية و التعاملات عبر البلوكتشين ترض تحديات قانونية جديدة تستدعى مراجعة و تكييف القوانين التقليدية لضمان فعاليتها ومواكبتها، كما قد تستخدم التكنولوجيا للإحتيال أو التلاعب إذا لم تكن هناك ضوابط واضحة و بالتالي فإن الدراسة تساعد على وضع معايير لحماية الحقوق و ضمان الشافية، و يضاف إلى ذلك إن العقود الإلكترونية تؤدي إلى تنفيذ الإتفاقيات بشكل تلقائي و بدون تدخل بشري مما يقلل من التكاليف والوقت، فهم هذا الجانب يمكن الأفراد و المؤسسات من الإستفادة القصوى من هذه المزايا، و مع تزايد إستخدام الأنظمة الرقمية في الأعمال و المعاملات تصبح دراسة مستقبل العقود أمرا ضروريا لفهم طبيعة العلاقات القانونية في العصر الرقمي، حيث توفر التكنولوجيا وسائل جديدة لتوثيق الأدلة و تتبع العمليات ما يسهل حل النزاعات المتعلقة بالعقود .

أهداف البحث:

تهدف البحث موضوع مستقبل العقود في ظل التطورات التكنولوجيا الحديثة إلى فهم كيف تؤثر التقنيات الحديثة مثل العقود الإلكترونية و الذكاء الاصطناعي على صياغة العقود و تنفيذها، حيث يتم دراسة خصائص العقود الإلكترونية و كيف تختلف عن العقود التقليدية من حيث الآمان والشفافية و سرعة التنفيذ و دورها في تقليل النزاعات القانونية، كما تسعى الدراسة إلى تقييم العقبات القانونية مثل الاعتراف القانوني بالعقود الرقمية و الإلكترونية والاختصاص القضائي و مسائل الإثبات، ومن جانب أخر يساهم هذا الموضوع في التعرف على كيف يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين فعالية العقود و زيادة الثقة بين الأطراف المتعاقدة، كما تدعم فهم المجتمع القانوني لهذه التغيرات و تأهيل العاملين في القانون للتعامل مع العقود الإلكترونية .

إشكالية البحث:

الإشكالية هي محور الدراسة التي دفعتنا للبحث في رفوف الكتب و المجالات العلمية بغية التوصل إلى حلها، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير التطورات التكنولوجيا على شكل و مضمون و آليات تنفيذ العقود القانونية ؟

تنطوي الإشكالية الرئيسية على العديد من التساؤلات الفرعية و التي تتمثل فيما يلي:

- كيف تؤثر التكنولوجيا الحديثة على شكل و مضمون العقود التقليدية ؟

- هل تتطلب العقود الإلكترونية نموذجا قانونيا جديدا أم يمكن دمجها في الأطر القانونية الحالية ؟

- كيف تطورت وسائل إبرام العقود من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني ؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

يفترض البحث أن التطور التكنولوجي قد أثر بشكل واضح على نظرية العقد، مما أدى إلى ظهور مفاهيم قانونية حديثة تتعلق بالعقود الإلكترونية وطرق إبرامها .

الفرضيات الفرعية:

١. يفترض البحث أن استخدام التكنولوجيا أدى إلى تغيير في طرق التعبير عن الإرادة في العقد .
٢. يفترض البحث أن العقود الإلكترونية أصبحت وسيلة أساسية في إبرام المعاملات في العصر الحديث .
٣. يفترض البحث أن القواعد التقليدية في نظرية العقد تحتاج إلى تطوير لمواكبة التقدم التكنولوجي .
٤. يفترض البحث أن وسائل الاتصال الحديثة أثرت على مفهومي الإيجاب والقبول في العقد .
٥. يفترض البحث أن التشريعات الحديثة اتجهت إلى تنظيم العقود الإلكترونية لحماية المتعاقدين .
٦. يفترض البحث أن التطور التكنولوجي أدى إلى ظهور إشكالات قانونية جديدة في مجال الإثبات والتنفيذ في العقود .

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: قام الباحثة مجقان لامية (٢٠٢٥) بدراسة مستقبل العقود في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، فيها اهتم بالتقنيات الحديثة و كيف تؤثر على النظم القانونية .

الدراسة الثانية: قام الباحث د. محمود عبد الجواد عبد الهادي (٢٠٢٤) بدراسة تأثير التقنيات الذكية على العقود: تحولات قانونية في عمليات التعاقد، فيها سلط الضوء على تأثير التقنيات الذكية، على عمليات التعاقد، مع التركيز على التحولات القانونية الناتجة عن هذا التأثير .

الدراسة الثالثة: قام الباحث بن شريف أحلام (٢٠٢٢) بدراسة أثر التطور التكنولوجي على نظرية العقد، فيها تناول التطور التكنولوجي للتعاقد عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، كما يتناول في دراسته مختلف مراحل التعاقد عبر الزمن وكذا تطور وسائل الاتصال الحديثة .

الدراسة الرابعة: قام الباحث د. عبدالله عبدالكريم عبدالله (٢٠١٨) بدراسة أثر التغيرات التكنو – قانونية في إبرام العقد: دراسة في القانون و بعض العقود الإلكترونية النموذجية، فيها لخصت أثر التكنولوجيا بشكل كبير في تطور القوانين خاصة في مجال القواعد التي تحكم التعبير عن الإرادة في المعاملات الإلكترونية و إبراز ذلك في الإيجاب والقبول الذي يتم إلكترونياً .

الدراسة الخامسة: قام الباحثة جبارة نورة (٢٠٢٠) بدراسة أثر التحولات التكنولوجيا على النظرية العامة للعقد: العقد الالكتروني، تناولت فيها أوجه الخصوصية التي يتعين على الأطراف أخذها بعين الاعتبار عند إبرام هذه العقود، ثم حدد مفهوم هذه العقود إبرام هذه العقود .

منهجية البحث:

بهدف التوصل للإجابة على الإشكالية الرئيسية، و كذلك تساؤلاتها الفرعية إرتأينا العمل على مزج مجموعة من مناهج البحث العلمي وهي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

المنهج التاريخي: الذي يبرز من خلال دراسة تطور العقود و خاصة ركن الشكلية من العقود التقليدية و إلى العقود الإلكترونية .

المنهج الوصفي: يظهر من خلال القيام بجمع المعلومات على كيفية تأثير التطور التكنولوجي على إبرام العقود التقليدية والعقود الإلكترونية .

المنهج التحليلي: يتجلى في دراسة نصوص المواد القانونية المتعلقة بإبرام العقود و فهمها فهما جيدا ومعرفة شروط تطبيقها، ودراسة ملامح تطور العقود التقليدية إلى العقود الإلكترونية من خلال تعديلات عديدة طرأت على القانون المدني وكذا التطورات التي طرأت على وسائل إبرام العقود .

المبحث الأول

ماهية التطور التكنولوجي

سنتناول من خلال هذا المبحث ظهور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم سنتطرق إلى بروز التكنولوجيا كقاعدة للتعاقد .

المطلب الأول: ظهور التكنولوجيا:

أدى التطور التكنولوجي إلى استخدام وسائل تقنية متعددة ومتنوعة في التعاقد كالهاتف والتلغراف والفاكس والتلفزيون فأصبح التعاقد بين الأفراد من مختلف أنحاء العالم ممكنا وذلك دون إلتقاء أطراف العقد وظهرت في السنوات الأخيرة شبكة الأنترنت الناتجة عن مزج شبكة الاتصالات الدولية والكمبيوتر والتي تعد ثورة علمية حقيقية شهدها العالم اليوم تسمى بثورة المعلوماتية، إذ أصبحت عاملاً أساسيا في تطور الشعوب ورفع مستواها العلمي والمعرفي وكذا تعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والحكومية[١] فأصبحت المعلوماتية تشكل نموذجا بالأسلوب جديد في التعاقد تمكن من التواصل والتلاقي عن بعد عبر فضاء افتراضي لا مادي، حيث يتواصل البائع مع المشتري عبر هذه الشبكة فيتم تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالعقد ابتداءا من تكوينه إلى غاية تنفيذه في إطار ما يسمى بالتعاقد الإلكتروني[٢]، استعملت الوسائل التقنية كالهاتف والتلغراف وغيرها منذ زمن طويل في التعاقد إلا أنها لم تعرف النجاح نفسه الذي عرفته شبكة الأنترنت باعتبارها وسيلة مميزة تنفرد بهذه المميزات إذ حقق هذا المنهج الجديد في التعاقد عدة مزايا لم تكن ممكنة في الماضي القريب كالسرعة الفائقة في التواصل مع المتعاقد الآخر والتقليص من تكلفة التعاقد إضافة إلى السرية العملية كل هذا يمكن تحقيقه في خضم ساعة واحدة[٣]

كلمة تكنولوجيا، المعلومات والاتصالات مجموعة الموارد والأجهزة اللازمة لمعالجة المعلومات من أجهزة كمبيوتر وبرامج وشبكات ضرورية لإنتاج هذه المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها[٤] إلا أنه من بين التعريفات التي أطلقت على التكنولوجيا المعلومات والاتصالات Tic: تشير تكنولوجيا

---

(١) حجازي، عبدالفتاح بيومي، مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص : ١٤ .

(٢) لطفي، محمد حسام، الإطار القانوني للمعاملات الألكترونية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص : ١٦١ .

(٣) رمضاني، مدحت عبدالحليم، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص : ١٧ .

(٤) موسى، حمد إبراهيم، سندات الشخص الإلكترونية بين الواقع والمأمول، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص : ٧ .

إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات، المعلوماتية تعني علم المعالجة العقلانية بواسطة آلات أوتوماتيكية والتي تعتبر دعامة حقيقية للمعرفة البشرية في مجال الاتصال في مختلف الميادين و تقوم التقنيات المتنوعة في هذا المجال من عتاد وحواسيب وبرمجيات وشبكات ومحطات اتصال وبفضلها يمكن معالجة البيانات الواردة إليها معالجة آلية لتكون في الأخير معلومات في شكل إلكتروني يستطيع الشخص المتحصل عليها تقييمها في المجال المطلوب هذا يعني أنه قي مجال التعاقد يعالج الكمبيوتر البيانات التعاقدية كمعلومة من المعلومات الواردة إليه[١] ومما لاشك فيه أن للمعلوماتية والتطور التكنولوجي انعكاسات هامة على الجانب القانوني بصفة عامة وفي إطار التعاقد بصفة خاصة، حيث أن تأثيرها كان على فروع القانون كلها سواء القانون العام أو الخاص، وقد أصبح في ذمة التاريخ ذلك العصر الذي كان فيه التعاقد يستغرق مدة طويلة من الزمن، وغدت المعاملات بالرغم من ضخامتها تتم في دقائق معدودة عبر كبسة زر واحدة أو بمجرد الضغط على أيقونة الحاسوب أو الهاتف الذكي لإبرامها عبر العالم، إلا أنه يتضح أكثر مفهوم التكنولوجيا عند إزالة اللبس والغموض حول الفرق الجوهري بين التكنولوجيا Technologie والتقنية Technique، حتى لا نخلط بينهما، كما يجب أن تميز بين تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات[٢].

المطلب الثاني / التطور التكنولوجي لوسائل التعاقد:

إن الركيزة الأساسية لإبرام العقد هو تطابق الإرادتين الذي يتم في مجلس واحد بحضور الأطراف المتعاقدة، إلا أنه قد يحدث ويكون المتعاقدين في مكانين مختلفين، مما يؤدي بنا إلى نظام التعاقد بين غائبين، حيث يتم هذا عن طريق تدخل وسيط إلكتروني أو وسيلة من وسائل الإتصال والتواصل من أجل التفاوض والتواصل بين المتعاقدين وبالتالي يكون حضور الأطراف حضورا حكميا وليس فعليا ويختلف ذلك بإختلاف وسيلة التعاقد المختارة من قبل الأطراف لإبرام العقد وهذا تماشيا مع التطور السائد في المجتمع ما أجبر مختلف التشريعات إلى تدارك نصوص تنظيم العقد لكي تتوافق مع التطور التكنولوجي الحاصل[٣] عرفت وسائل إبرام العقود تطورا هائلا لم يسبق له مثيل وذلك منذ العصور القديمة وصولا إلى الثورة المعلوماتية، مواصلة لمنهجية البحث عن آلية تسهل التواصل بين الأطراف، ظهرت وسائل الاتصال المعتمدة على التجهيز الإلكتروني كالتلغراف والهاتف

(١) ممدوح، خالد إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص : ٢٨ .
(٢) الجمال، سمير حامد، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دار الكتب العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص : ٦٢ .
(٣) نادر، جمال، أساسيات ومفاهيم للتجارة الإلكترونية، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص : ١٧ .

والفاكس والتلكس وغيرها، وقد شهدت وسائل الاتصال تطورا متسارعا مما قد أثر على نظام المعلوماتية التي تقوم على أسس الدمج بين وسيلة الاتصال والمعلومات في نظام واحد، حيث أصبحت هذه الوسائل رقمية والتي انتقلت بدورها لمجال إبرام العقود سواء مدنية كانت أو تجارية لما توفره من وحدة لمجلس العقد والتبادل المباشر للمعلومات بين الأطراف وإمكانية إفراغ العقود المبرمة في قالب مادي، بداية في جهاز الكمبيوتر إلى الحاسب اللوحي Tablette إلى الهاتف الذكي Smartphone وغيرها، فهي لاتزال تعرف تطورا متلاحقا ومتسارع[١] لقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات بفضل ما تتميز به من سرعة وحداثة وسائل الاتصال إلى محاولة استغلال ذلك في إبرام العقود المدنية والتجارية وأمام كثرة هذه المعاملات الإلكترونية التي أثارت إشكالات حول الاعتراف التشريعي لها أمام القضاء ومدى اعتبارها وسيلة لإثبات ما أدى إلى تلاحق القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية ومدى إمكانية حلولها محل المستندات الورقية الرسمية من حيث القوة الثبوتية .

إن أهم ما يميز عصرنا الحالي هو تسارع وتيرة التطورات التكنولوجية والتي ألقت بظلالها على نظرية التعاقد، ولهذا العصر عدة سمات وملامح تظهر في التالي:

- ارتكاز الدول على التقنيات الحديثة للتواصل .
- تشجيع التطور التكنولوجي واختراع تقنيات حديثة للتواصل .
- ظهور شركات إلكترونية تمارس نشاطها عن طريق شبكة الأنترنت .
- زيادة المنافسة العالمية في تطوير التقنيات الحديثة والابتكارات .
- انقسام الدول إلى مجموعتين: دول متطورة وقادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة ودول تحاول ركوب موجة التطور التكنولوجي .
- تحول العالم إلى قرية عن طريق شبكة الأنترنت .
- التدفق السريع والكثيف للمعلومات مع ظهور هياكل تنظيمية لإدارات إلكترونية دون أن تكون لها فروع على الأرض .
- ظهور عالم افتراضي غير واقعي يجمع مختلف الشعوب عبر العالم دون اللقاءات المادية الواقعية .

(١) المؤمن، بشير طلال، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤، ص : ١٠٥ .

بدأت دول كثيرة بتطبيق شبة جديٍ للتعامل الإلكتروني في المعاملات الرسمية والمحاكمات وكل ما يتصل بها من إجراءات، وفي العديد من المجالات والأماكن الأخرى، فنجحت في تحقيق نقلة نوعية في العلاقة بين المواطن والموظف، وساهمت في تقليل الاحتكاك بينهما وخففت الكثير من الوقت والجهد على الاثنين[١]

المبحث الثاني

أثر التطور التكنولوجي على مرحلة إنشاء العقد

لكي ينعقد العقد بصفة عامة، سواءً كان مبرما عن طريق الوسائل التقليدية أو عن طريق الوسائل التكنولوجيا الحديثة، لابد من توافر أركان أساسية وهي: الرضا، المحل، والسبب، والشكلية في بعض العقود لذلك تخضع العقود الإلكترونية للقواعد العامة المنظمة لأحكام العقد وإن كانت هذه العقود في بعض جوانبها تحتاج إلى قواعد قانونية خاصة لمعالجتها .

المطلب الأول: ماهية التعاقد عبر التقنيات الحديثة للاتصال ووسائله:

خلال الفترة الأخيرة عرفت العالم خطوات معتبرة في تجسيد التعامل بالتجارة الإلكترونية، وهذا بالنظر للإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات من حجر صحي الذي حد في الأشهر الأولى من جائحة كورونا من تحركات المواطنين، فما كان إلا التوجه للفضاء الإلكتروني الذي يحافظ على التباعد الاجتماعي، فوجد الفرد نفسه مجبرا على إبرام العقود عبر وسائل الاتصال التكنولوجية التي تسمح له بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حيث اكتشف أن بإمكانه العمل وإجراء الاجتماعات وعقد الصفقات والتواصل بطريقة تقنية تتطلب وسائط إلكترونية[٢] يعتبر العقد الإلكتروني العصب الأساسي للتجارة الإلكترونية ومن أبرز أسباب ذلك ما يميزه من سهولة ومرونة من خلال وسائط إلكترونية تستوجب علينا محاولة التعرف على هذا النوع من العقود، لقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد ماهية العقود الإلكترونية سواء من حيث تعريفها أو من حيث خصائصها التي تميزها عن غيرها من سائر العقود بصفة عامة، وذلك لتنوع العقود التي تتم عبر شبكة الاتصالات الدولية وبما أن أول ظهور والأبرز لهذا النوع من العقود كان عقد الإلكتروني فإنه من الأجدر بنا التعرف اليه

(١) نور، محمد أحمد، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٥، ص : ٢٧ .

(٢) كمال، محمد، الآثار القانونية للتفاوض الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، عدد : ٧، د.م.ن، ٢٠١٨، ص : ١٥٧ .

وتأثيرها على العقد بشكل عام، فهناك التي تتم عبر الأنترنت وهناك من يقصرها على عقود البيع والشراء وهناك من يعطي لها مميزات بشكل موسع

بحيث يشمل كل العقود الإلكترونية الأخرى، فقد استند جانب من الفقه إلى صفة أطراف العلاقة القانونية في تعريفه بأنها تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية في السلع وخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر أو بين تاجر و مستهلك وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنه أغلب الفقه قد وجد اهتمامه على الوسيلة التي تتم من خلالها إبرام العقد، وحصر التعريفات داخل بأنها عبارة عن اتفاق يتطابق فيه الإيجاب والقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، وذلك بوسيلة مسموعة ومرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل، بينما استند بعض الفقه على معايير الصفة الدولية التي تعتمد على التركيز المكاني في تنظيم تلك الآلية الجديدة حيث عرف العقد الإلكتروني ذات الطابع الدولي، بأنه العقد الذي تتلاقى فيه عروض السلع والخدمات التي يعبر عنها الوسائط التكنولوجية المتعددة خصوصا شبكة المعلومات الدولية من جانب أشخاص متواجدة في دولة أو دول مختلفة كقبول يمكن التعبير عنه خلال ذات الوسائط بإتمام العقد(١) لقد عرف المادة ١١٠١ من القانون المدني الفرنسي العقد على أنه: اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص في مواجهة شخص أو عدة أشخاص آخرين إما بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، فالعقد الإلكتروني Electronic Contact يقصد به هو ذلك الاتفاق الذي يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة مرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل، وينقسم العقود من حيث مدى ارتباط العقد وتنفيذه من خلال الشبكة إلى: عقود تبرم وتنفيذ بواسطة الشبكة مباشرة، وهي العقود التي يكون محلها غير ملموس، و عقود يتم إبرامها من خلال الشبكة، وتنفذ خارجها في العالم المادي، في الحالة الأولى يتم إبرام العقد وتنفيذه كاملا على الشبكة، بينما في الحالة الثانية لم تكن الشبكة سوى وسيلة للتعاقد، وعليه فإنه يمكننا القول بأن كافة العقود من بيع إيجار و خدمات يمكن إبرامها بواسطة الأنترنت(٢)

المطلب الثاني: أثر التكنولوجي على مجال العقود ووسائل إبرامها:

يعتبر العقد الإلكتروني من أهم نواتج الثورة المعلوماتية التي نجمت عن الإدماج بين التطور في مجال المعلوماتية والتطور في مجال تقنيات الاتصال عن بعد، يخضع العقد الإلكتروني من حيث

(١) نورة، جبارة، أثر التحولات التكنولوجية على النظرية العامة للعقد، مجلة بحث، منشورات جامعة الجزائر، عدد : ١٤، ٢٠٢١، ص : ١٥١ .

(٢) أبو مندور، مصطفى موسى، دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢٠، ص : ١٠٥ .

التنظيم للقواعد والأحكام العامة لنظرية العقد، إلا أن طابعها الإلكتروني وتطابق الإيجاب والقبول فيها إلكترونيا على شبكة الأنترنت ميزها عن العقود التقليدية فتستمد هذه العقود مشروعيتها وأحكامها من قوانين المبادلات التجارية الإلكترونية، وفي حالة عدم كفاية القواعد وعجزها عن إيجاد حلول تتم الإحالة للقواعد العامة، إن المشاكل القانونية التي تنشأ في البيئة الإلكترونية تحتاج إلى وضع قانون خاص مستقل ينظم المعاملات الإلكترونية أو قانون مدني ثري بقواعده فيما يخص مسألة ملائمة هذه لكي لا تتصادم مع تقنية التعاقد الحديثة، وإذا طلب فلا مانع من إضافة بعض القواعد الخاصة بحيث لا تكون المعاملات الإلكترونية منفصلة ومستقلة عن باقي التعاملات سواء التجارية أو الأخرى، كما انه صدر القانون الفرنسي رقم ٢٣٠ بشأن تطوير قانون الإثبات المتعلق بالتوقيع الإلكتروني بتعديل نص المادة ١٣/٦ من القانون المدني الفرنسي ليشمل الكتابة في مفهومها التقليدي الكتابة الإلكترونية المحررة على دعائم إلكترونية[١] وعلى ذلك سرى التوجه الفرنسي بإضافة بعض التعديلات سعيا منها على عدم فصل واستقلال التبادل الإلكتروني عن باقي التبادلات التجارية الأخرى، وإضافة إلى تطور التعاقد الفوري، فقد كانت التعديلات التي جاء بها المشرع الفرنسي خالية تماما من تحديد مسألتين جوهريتين هما زمان ومكان انعقاد العقد عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، لكن الطابع الافتراضي وغير الملموس لإبرام هذه التعاملات الإلكترونية بإضافة للتعاقد الفوري لكثير من العقود يستلزم حقيقة استحداث قانون جديد لمواجهة وتنظيم ذلك التطور، إلا أنه ما يشوب هذه الخطوة من عقبات تعريض القواعد القانونية العامة لخطر الجمود أمام مسايرة التطور التكنولوجي التي بذلت من جانب رجال الفقه والقضاء في مختلف دول العالم للتوسع في تفسير النصوص القانونية التقليدية

كي تشمل المعاملات الإلكترونية ومصطلحاتها الحديثة العهد ظلت عاجزة عن امتصاص مصطلحات جديدة كالعقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والوكيل الإلكتروني الخ في تعاملها[٢] ولذلك ما يستلزم الآن هو إجاد بيئة قانونية معينة تتفق مع اصطلاح العقد الإلكتروني ومتطلباته على غرار القوانين الوطنية الحديثة في مختلف دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والهند واليابان والصين وماليزيا والأردن وإمارة دبي، و من ناحية أخرى هناك العديد من الدول لا تزال تبحث مدى إمكانية الاعتراف بالعقود الإلكترونية، وبعضها لم يتعرض لهذا النوع من المواضيع من قبل بسبب عدم التقدم في المعلوماتية والاتصالات، أو الخوف من الدخول في عالم التقنيات، و من خلال ذلك انتهى إلى أنه ينطبق على العقد الإلكتروني ما ينطبق على العقود الأخرى من أركان وشروط، فلا

(١) طنطاوي، شادي رمضان إبراهيم، النظام القانوني للتعاقد والتوقيع في إطار عقود التجارة الإلكترونية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، رياض، ٢٠١٦، ص : ٦٧ .

(٢) طنطاوي، شادي رمضان إبراهيم، المصدر السابق، ص : ٦٨ .

ينعقد إلا بتوفر أركانه ولأنه لا خصوصية لأركان العقد الإلكتروني إلا فيما يتعلق بركن الرضا، لقد أدى التقدم التقني لوسائل الاتصال إلى التأثير الملحوظ في عالم المعاملات والتعاقد، حيث تترتب عليه ظهور أجهزة جديدة تتيح انتقال المعلومات بسهولة سريعة وفعالة خاصة وما يميز المعاملات التعاقدية من غزارة في المعلومات التي يحتويها العقد، كما نظم المشرع العراقي كل ما يتعلق بمجال الاتصالات في القانون تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من انواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية بحيث أخضع كل من يرغب في استغلال هذا النشاط الواجب الحصول على رخصة مسبقة، يخضع للحصول على رخصة تمنح بموجب مرسوم تنفيذي إنشاء و / أو استغلال شبكات عمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية و / أو توفير خدمات هاتفية بما فيها خدمات تحويل الصوت عبر الأنترنت(١).

الخاتمة:

لقد كان للتطور التكنولوجي وثورة المعلومات أثرا بالغا على مختلف العلاقات القانونية عامة والعلاقات العقدية خاصة، لهذا سعت العراق جاهدة من خلال التوجه نحو اعتماد رقمنة الميادين و تدعيمها بالوسائل الإلكترونية كخطوة لتعميم تقنيات المعلومات في كل الميادين، كما ساهم التطور في السنوات الأخيرة، وما نتج عن تفشي وباء كوفيد ١٩ الذي كاد أن يقطع كل العلاقات والمعاملات لولا ما وصلت إليه وسائل التواصل التكنولوجي وتطوير للتجارة الإلكترونية وترسيخ لوسائل الدفع الإلكتروني عبر مختلف التصرفات القانونية .

في ختام هذا الموضوع يتضح أن مستقبل العقود في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة يسير نحو مزيد من الكفاءة و الشفافية و السرعة، فقد أدت التقنيات مثل العقود الذكية والبلوك تشين إلى إحداث تحول جذري في كيفية إبرام العقود و تنفيذها، مما قلل من الحاجة إلى الوسطاء و قلص من فرص الإحتيال و النزاعات، و مع ذلك فإن هذا التحول يتطلب مواكبة قانونية و تشريعية لضمان حماية الحقوق و توفير بيئة قانونية متوازنة أن التحدي يمكن في التوافق بين الإبتكار التكنولوجي و المبادئ القانونية الراسخة بما يحقق العدالة و يعزز الثقة في المعاملات المستقبلية .

(١) التهامي، سامح عبدالواحد، التعاقد عبر الانترنت، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص : ١٥٨ .

النتائج:

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تندرج في النقاط التالية:

- تطور العقود التقليدية لتأخذ شكلا رقميا يعتمد على تقنيات مما أتاح إمكانية تنفيذ العقود تلقائيا عند تحقق الشروط المتفق عليها دون تدخل بشري .
- ساهمت التكنولوجيا في تسريع عمليات التعاقد و تقلل الأخطاء البشرية و خفض التكاليف المرتبطة بالمعاملات القانونية و الورقية .
- وفرت التكنولوجيا درجة عالية من الأمان و الثقة خصوصا من خلال التشفير وسجلات التي لا يمكن تعديلها بسهولة .
- أصبح بالإمكان إبرام عقود دولية بسهولة و سرعة وهو ما يدعم التجارة العالمية ويسهل التعاون بين الأطراف من مختلف الدول .

التوصيات:

- ضرورة تعديل و تطوير القوانين الوطنية و الدولية لإستعاب العقود الإلكترونية وضمان الإعتراف القانوني بها .
- تأسيس جهات مختصة بمراقبة و تقييم تطبيق العقود الإلكترونية و التدخل عند وجود نزاعات و إختلافات تقنية أو قانونية .
- توعية الإرادة والمؤسسات بمزايا و تحديات العقود الإلكترونية و توجيههم نحو الإستخدام الأمن و الفعال لهذه التقنيات .
- التأكيد على مبادئ العدالة و الشفافية و عدم التمييز في تصميم و تنفيذ العقود الإلكترونية لتفادي إساءة استخدام التكنولوجيا .

المصادر والمراجع:

١. الجمال، سمير حامد، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دار الكتب العربية، القاهرة، ٢٠١٥.

٢. التهامي، سامح عبدالواحد، التعاقد عبر الانترنت، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨ .

٣. المؤمن، بشير طلال، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤ .

٤. أبو مندور، مصطفى موسى، دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢٠ .

٥. حجازي، عبدالفتاح بيومي، مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٣ .

٦. رمضاني، مدحت عبدالحليم، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٥ .

٧. طنطاوي، شادي رمضان إبراهيم، النظام القانوني للتعاقد والتوقيع في إطار عقود التجارة الإلكترونية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، رياض، ٢٠١٦ .

٨. كمال، محمد، الآثار القانونية للتفاوض الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، عدد: ٧، د.م.ن، ٢٠١٨ .

٩. لطفي، محمد حسام، الإطار القانوني للمعاملات الألكترونية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٢ .

١٠. موسى، حمد إبراهيم، سندات الشخص الإلكترونية بين الواقع والمأمول، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥.

١١. ممدوح، خالد إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٦ .

١٢. نادر، جمال، أساسيات ومفاهيم للتجارة الإلكترونية، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥ .

١٣. نور، محمد أحمد، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٥ .

١٤. نورة، جبارة، أثر التحولات التكنولوجية على النظرية العامة للعقد، مجلة بحث، منشورات جامعة الجزائر، عدد: ١٤، ٢٠٢١ .